

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٢٧٨

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الاثنين ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٥

الرئيسة: السيدة سوجاتا ميهتا (الهند)



الرجاء إعادة استعمال الورق



الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٢٧٨ لمؤتمر نزع السلاح. وأود أن أرحب ترحيباً حاراً بضيفنا الموقر، السيد إدواردو أنتونيو زوين، نائب وزير خارجية الأرجنتين. فحضوره في هذا المؤتمر شاهد على الأهمية التي توليها الأرجنتين لعمل هذه الهيئة.

السيد زوين (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): السيدة رئيسة مؤتمر نزع السلاح، السفيرة سوجاتا ميهتا، أصحاب السعادة السفراء والمندوبون.

إن الهدف من حضوري اليوم في مؤتمر نزع السلاح هو تحديد التزام جمهورية الأرجنتين بهذا المحفل الفريد من نوعه في مجاله والذي ما زلنا نعتبره المكان الأساسي لإجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح، وبخاصة نزع السلاح النووي.

بيد أن هذا الحيز المشترك لا يمكن أن يصبح مجرد حيز للحوار. وتتوقف فائدته على النتائج التي يحققها.

ونحن ندرك أن هناك قيوداً تمنعنا من إيجاد أرضية مشتركة لاستئناف المفاوضات في هذا المحفل. وفي الوقت نفسه لا سبيل إلى أن ننكر أن هذا المحفل أخفق في العمل بشكل جوهري على مدى ما يقارب العقد ونصف العقد الماضيين، رغم الأخطار التي تتهدد السلام التي لا تزال تعترضه، وهناك أمور ملحة ينبغي للمؤتمر أن يعالجها.

ونحن لا نعتقد أن لدينا الحق في الحكم على المصالح الحيوية لأية دولة عضو في مؤتمر نزع السلاح. وأنه لا يوجد سوى سبيل واحد لكسر هذا الجمود. ومع ذلك، فإن خطر التهميش في مجال نزع السلاح يخيم على المؤتمر بوجه خاص والأمم المتحدة بوجه عام.

وتأمل الأرجنتين، قبل كل شيء، أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح المفاوضات في أقرب وقت ممكن على صكوك ترمي إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، بما في ذلك وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية، وصك دولي بشأن موضوع ضمانات الأمن السلبية.

ويكتسي هذا المحفل أهمية حيوية لبلدان مثل بلدي الذي رفض الخيار النووي من وجهة نظر عسكرية. ولأن الأرجنتين بلد لديه مستويات عالية من الأنشطة النووية المضطلع بها للأغراض السلمية، فمن الأهمية بمكان لنا أن نتقاسم حيزاً مع تلك البلدان التي لا تزال للأسف تعتقد أن الأسلحة النووية أداة مشروعة.

ولا يمكن للإجراءات الثنائية والإقليمية أن تحل محل الإجراءات العالمية من حيث المدى والتأثير. وتقع هذه المسؤولية على عاتق الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا يمكن أن تعيد بعض البلدان تفسيرها بالإشارة إلى أن الوضع قد تغير. وينبغي أن تضطلع القوى النووية بدور ريادي واضح في هذه المسألة.

ولا يمكن دعم الازدواجية في هذا المجال ولا يجوز التغني بفضائل عدم انتشار الأسلحة النووية في الوقت الذي يجري فيه تصنيع أسلحة نووية أكثر تطوراً وتأخير تدمير الترسانات القائمة. وقد لا تظهر مسألة ضمانات الأمن السلبية كقضية بالنسبة إلى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالنظر إلى أن هناك حظراً تاماً على هذا النوع من الأسلحة في المنطقة بعد التوقيع على معاهدة تلاتيلولكو. ومع ذلك، فإننا لا نزال في مرحلة هشّة للغاية من تنفيذها إذا أخذنا في الاعتبار الإعلانات التفسيرية التي قدمتها البلدان الحائزة للأسلحة النووية لدى توقيع البروتوكول الإضافي الثاني الذي تعهدت بموجبه عدم إدخال هذه الأسلحة إلى المنطقة المشمولة بالمعاهدة.

وتصطدم صعوبة التنفيذ تلك أيضاً بالتحدي الناشئ عن الوجود العسكري غير المتناسب وغير المبرر للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في جنوب المحيط الأطلسي، وهو ما يشمل تعبئة غواصات نووية قادرة على نقل الأسلحة النووية في المنطقة الخالية من الأسلحة النووية المنشأة بموجب معاهدة تلاتيلولكو. وهذه المنطقة، التي اعترفت بها المملكة المتحدة، تضم جزءاً كبيراً من جنوب المحيط الأطلسي وتشمل مناطق تشهد صراعاً بشأن السيادة سلمت به الأمم المتحدة.

واسمحوا لي في معرض تقديم بعض المعلومات الأساسية أن أذكر بأن الحكومة البريطانية اعترفت علناً، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، بتشكيل "فرقة عمل" للإبحار إلى جنوب المحيط الأطلسي خلال نزاع عام ١٩٨٢، بما يشمل سفناً تحمل أسلحة نووية وكذلك بوقوع حوادث أثناء مناوئتها.

ونتيجة لذلك، أعربت جمهورية الأرجنتين، في مناسبات عدة وفي مختلف المحافل الدولية عن قلقها إزاء احتمال أن تكون المملكة المتحدة قد نقلت أسلحة نووية إلى جنوب المحيط الأطلسي.

وتعرب حكومة الأرجنتين عن أسفها العميق لتجاهل المملكة المتحدة لهذه النداءات ولعدم تقديمها حتى الآن لأية معلومات تدعم أو تستبعد التحركات الأخيرة للغواصات النووية القادرة على حمل أسلحة نووية.

وتعتبر جزر مالفيناس اليوم من بين أكثر المناطق التي تعجّ بالأسلحة في العالم مع وجود فرقة بحرية قوية ومقاتلات نفّاثة حديثة ومركز كبير للقيادة والتحكم وقاعدة للاستخبارات الإلكترونية التي تتيح رصد الحركة الجوية والملاحية في المنطقة.

وينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن هذا الانتشار العسكري البريطاني الواسع النطاق في المناطق المتنازع عليها في جنوب المحيط الأطلسي الذي يشمل مناورات عسكرية منتظمة لا يشكل مصدر قلق للأرجنتين فحسب بل أيضاً للبلدان الموجودة داخل المنطقة وخارجها كما يتبين من

التصريحات المختلفة لمؤتمر القمة الأيسيري - الأمريكي، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي ومجموعة ريو، ومؤتمر قمة البلدان العربية وبلدان أمريكا الجنوبية ومنطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي.

وبالنظر إلى هذه المشكلات فإننا، نرى أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به في هذا المؤتمر، بشأن البند ٤ من جدول الأعمال، المتعلق بضمانات الأمن السلبية، والبند ٧، بشأن الشفافية في مسألة التسليح.

فأولاً، يتعارض الغموض الذي يكتنف طبيعة المواد التي تنقلها السفن والمركبات البريطانية مع روح ضمانات الأمن السلبية التي منحت لدى تحرير البروتوكولات الإضافية لمعاهدة تلاتيلولكو. ولذلك، فإن الشروع في إبرام صك دولي بشأن هذه المسألة يمثل أولوية بالنسبة إلى جمهورية الأرجنتين، وفي إطار البند ٤ من جدول الأعمال لمؤتمر نزع السلاح، الذي هو المحفل الطبيعي لإجراء هذه المفاوضات.

وثانياً، نرى أن هذا المحفل ينبغي أن يحجز المزيد من التقدم فيما يتعلق بالبند ٧، من أجل تحديد آليات تسمح للدول بأن تكون أكثر شفافية بشأن ترساناتها، حيث إن من المسلم به على نطاق واسع أن مستوى تكديس الأسلحة في حد ذاتها يهيئ مناخاً من انعدام الأمن وزعزعة الاستقرار.

ولا تبرم المعاهدات من أجل تسوية منازعات بين الدول ناشئة عن أسباب تعتبرها مشروعة بل لاعتماد وتنظيم التدابير المتخذة لتسوية تلك المنازعات. ولذلك، فإننا ندعو مؤتمر نزع السلاح إلى استئناف عمله الجوهري، مع مراعاة الأخطار المرتبطة بتحرر بعض أشكال السلوك على الصعيد العالمي.

وريثماً تُعالج مسألة ضمانات الأمن التي توفرها القوى النووية معالجة جوهريّة ستكون البلدان التي تخلت عن أسلحتها النووية وأعلنت خلو مناطقها من الأسلحة شأنها شأن بلدي تحت رحمة السلوك التعسفي لبعض البلدان.

ولا يسعني وأنا أحتتم هذه الملاحظات المتعلقة بنزع السلاح النووي إلا أن أكرر الطلب الذي تقدمنا به بأن تصدق البلدان التي لم تفعل ذلك بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية كيما يتسنى دخولها حيز النفاذ. وعلى وجه الخصوص، أود أن أسلط الضوء على العمل الذي تضطلع به آليات الكشف المنشأة بموجب تلك المعاهدة في مختلف المجالات، فهي تعمل في الوقت الحاضر بصورة جزئية، ولا سيما فيما يتعلق بالتجربة النووية الأخيرة التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي يدينها بلدي.

وتسعى الأرجنتين بهذه الملاحظات إلى بيان أولوياتها بشأن هذا الجدول لأعمال المحفل في ضوء مصالحها الوطنية، التي لا يسعها إلا أن تدرج فيها الحالة الخاصة لجزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الإقليم الوطني الأرجنتيني.

ولا تمنع هذه الأولوية بلدي من التحلي بقدر أكبر من المرونة لدى وضع برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح يسمح لنا بتحويل القاسم المشترك الأدنى بيننا إلى مفاوضات حقيقية، سعياً إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

وعلى النحو الذي ذكرته، فإن الحالة الأمنية العالمية تدل على أنه ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به بشأن هذا الموضوع. وقد اتخذت منطقتي، أمريكا اللاتينية، إجراءات كافية لإثبات التزامها بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

وقد حان الوقت الآن للذين ما زالوا يعتقدون أن الأسلحة النووية تؤدي دوراً رئيسياً على المستوى العالمي أن يبذلوا الجهود اللازمة لضمان تمكيننا من التطلع إلى عالم ينعم فيه جميع مواطنينا بمزيد من الأمن.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي الآن بأن أعلق هذه الجلسة لبرهة لمرافقة السيد زوين أثناء خروجه من القاعة.

علقت الجلسة الساعة ١٠/٢١ واستؤنفت الساعة ١٠/٢٢.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعلن الآن استئناف الجلسة العامة. هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة؟

السيدة آدمسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (تكلمت بالإنكليزية): طلبت الكلمة في إطار ممارسة حق الرد وذلك رداً على بيان الأرجنتين الذي سمعناه لتونا. لا تساور المملكة المتحدة أية شكوك بشأن سيادتها على جزر فولكلاند وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها.

وتولي الحكومة البريطانية أهمية كبيرة لمبدأ تقرير المصير على النحو المحدد في المادة ١-٢ من ميثاق الأمم المتحدة والمادة ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ويحدد هذا المبدأ أساس موقفنا بشأن جزر فولكلاند. ولا يمكن أن تكون هناك مفاوضات بشأن السيادة على جزر فولكلاند ما لم يكن سكان تلك الجزر راغبين في ذلك.

وتنفي حكومة المملكة المتحدة نفيّاً قاطعاً أن يكون قد حدث أي تعزيز للعتاد العسكري في المنطقة. ولم يتغير الموقف الدفاعي على جزر فولكلاند منذ سنوات عديدة. ولدينا عتاد عسكري دفاعي موجود هناك منذ نشوب نزاع عام ١٩٨٢. وليس الهدف من الوجود العسكري الدفاعي للمملكة المتحدة في جزر فولكلاند سوى الدفاع عن حقوق وحريات شعب جزر فولكلاند في تقرير مستقبله السياسي والاجتماعي والاقتصادي. ولذلك، فإن الإشارة إلى العدوان وادعاءات التعزيزات باطلة بمجملها. وهي لا تفيد إلا في زيادة حدة التوترات في المنطقة، ولا تفعل شيئاً للمساعدة في إقامة علاقات بناءة بدرجة أكبر في جنوب المحيط الأطلسي، بما في ذلك ما يتعلق بقضايا تعود بمنفعة متبادلة، مثل صون مصايد الأسماك.

وتستند جميع قرارات الأمم المتحدة إلى ميثاق الأمم المتحدة الذي يعبر بوضوح عن مبدأ تقرير المصير في المادة ١-٢. ولم تذكر الأمم المتحدة قط أنه لا ينبغي للأرجنتين أن تتحدث إلى سكان جزر فولكلاند وكذلك إلى المملكة المتحدة. وكان لسكان جزر فولكلاند سياسيون يمثلونهم أثناء المفاوضات والتوقيع على البيان المشترك بين المملكة المتحدة والأرجنتين في تموز/يوليه ١٩٩٩. وشارك سكان جزر فولكلاند أيضاً بانتظام في الاجتماعات التي عقدت بين حكومتي المملكة المتحدة والأرجنتين في لجنة مصايد أسماك جنوب المحيط الأطلسي، التي اجتمعت خلال التسعينات والعقد الأول من الألفية. ومن دواعي الأسف أن هذه الحكومة الأرجنتينية هي وحدها التي اختارت عدم التحدث إلى سكان جزر فولكلاند بصورة مباشرة.

ولقد أشير إلى القوات البحرية للمملكة المتحدة، ولا سيما الغواصات النووية. فالمملكة المتحدة صدقت على البروتوكولات الملحقه بمعاهدة تلاتيلوكو في عام ١٩٦٩ التي تكفل منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الأطلسي، وسنواصل الوفاء بالتزاماتنا بموجب ذلك الاتفاق.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر مندوبة المملكة المتحدة على بيانها. هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة؟ أعطي الكلمة لمندوب الأرجنتين.

السيدة فوغانتي (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): يود الوفد الأرجنتيني ممارسة حقه في الرد على البيان الذي أدلى به الوفد البريطاني، بهدف التأكيد مجدداً على موقف حكومة الأرجنتين المتمثل في أن جزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها هي جزء لا يتجزأ من أراضي الأرجنتين، وهي موضوع النزاع على السيادة المعترف به في مختلف قرارات الجمعية العامة، وتلك التي تتخذها اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار سنوياً.

وبهتم وفد بلدي اهتماماً شديداً بالرد على التعليقات التي أدلى بها وفد المملكة المتحدة بشأن الحق في تقرير المصير، ولا سيما إذا أخذ في الاعتبار أن الجمعية العامة أقرت في عام ١٩٦٥ بأن هذه حالة استعمارية ذات طابع خاص ومميز تنطوي على نزاع على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة وينبغي تسويته من جانب الطرفين بمراعاة مصالح سكان الجزر.

وفي عام ١٩٨٥ أقرت الجمعية العامة بصريح العبارة بأن مبدأ تقرير المصير لا ينطبق على الحالة في جزر مالفيناس. ويعزى عدم انطباق مبدأ تقرير المصير ذاك إلى أن المملكة المتحدة قد استولت بالقوة في عام ١٨٣٣ على جزء من إقليم دولة مستقلة كجمهورية الأرجنتين وهو التاريخ الذي طرد منه السكان والسلطات الشرعية.

وتتعلق هذه القضية بحالة استعمارية، ولكن دون وجود سكان مستعمرين، ولذلك، فإن سكان الجزر لا يمكن أن يصبحوا حكماً في نزاع إقليمي يكون بلدهم طرفاً فيه.

وترى الأرجنتين أن إجراء الاستفتاء المقبل في جزر مالفيناس لن يفعل شيئاً حيال تغيير جوهر قضية جزر مالفيناس، ولن تؤدي نتيجته إلى وضع حد للنزاع على السيادة أو حقوق الأرجنتين التي لا جدال فيها.

والسماح لسكان الجزر البريطانية بتأدية دور الحكم في نزاع يكون بلدهم طرفاً فيه يشوه حق الشعوب في تقرير المصير.

وقد حددت الأمم المتحدة بوضوح الوسائل الكفيلة بتسوية النزاع أي النزاع بين البلدين. وتؤكد جمهورية الأرجنتين من جديد حقوقها في السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها التي تشكل جزءاً من إقليمها الوطني، وتعرب عن عزمها الراسخ على استئناف المفاوضات للتوصل إلى حل للنزاع.

وأخيراً، نحيط علماً بالتعليقات التي أبدتها الوفد البريطاني بشأن التسليح في جنوب المحيط الأطلسي، ونكرر نداءاتنا بإبداء المزيد من الشفافية فيما يتعلق بتلك الأنشطة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر مندوب الأرجنتين. طلب وفد المملكة المتحدة الكلمة. لكم الكلمة، سيدتي.

السيدة آدمسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (تكلمت بالإنكليزية): ليس لدي الكثير لأضيفه فقد سبق لي أن قدمت رداً طويلاً نوعاً ما. وأود فقط أن أشدد على نقطتين، أولهما أن المملكة المتحدة لا يساورها أي شك بشأن سيادتها على جزر فولكلاند وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وثانيهما التأكيد من جديد على أننا نعلق أهمية كبيرة على مبدأ الحق في تقرير المصير، مع التركيز على فكرة تقرير المصير "الذاتي". ولا يمكن أن تكون هناك مفاوضات بشأن السيادة على جزر فولكلاند ما لم يكن سكان تلك الجزر راغبين في ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سفيرة المملكة المتحدة على بيانها. هل هناك أية طلبات أخرى لأخذ الكلمة؟ طلب مندوب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الكلمة.

السيد ري (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أود فقط أن أقدم مداخلية بإيجاز شديد فيما يتعلق بالتدابير المضادة للمشروع الأخيرة. وإذا أراد أحد أن يقول شيئاً عن التدابير المضادة للمشروع، فينبغي له أن يفصح عن الدافع - لماذا فعلنا ذلك - وفيما يتعلق بهذا، نحتفظ بالحق في الكلام في مرحلة لاحقة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا أرى طلبات أخرى لأخذ الكلمة. وبذلك نختتم أعمالنا لهذا اليوم. وستعقد الجلسة العامة القادمة للمؤتمر غداً الثلاثاء في ٢٦ شباط/فبراير في الساعة العاشرة صباحاً.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.